



رئيس غرفة التطوير العقاري المصرية دعا الكويتيين للاستثمار في مصر وتحقيق عوائد إيجابية

طارق شكري: العقار المصري «الحصان الرابع» في ظل ارتفاع الدينار

يعملون بها، ما يعني أن ميزان الربحية سيكون في القطاع العقاري وسيكون التوجه الاستراتيجي للمالك الكاش هو قطاع العقار باعتباره الخيار الأفضل.

وبأتى ذلك فيما واصل سعر الدولار في مصر ارتفاعه، أمس، بمعدلات كبيرة مقابل الجنيه في التعاملات المرصودة منذ بداية اليوم ليسجل أعلى مستوى على الإطلاق، وصل معها سعر الدولار الواحد إلى 32 جنيهاً، مدفوعاً بشح الدولار في البنوك المصرية.

ومحلياً، سجلت القيمة الشرائية للجنيه المصري في سوق الصرف الرسمي بالكويت هبوطاً حاداً بلغ 1,35 دينار منذ بداية تعاملات أمس مقابل كل ألف جنيه، بعد أن انخفض سعر الألف جنيه من 11,250 ديناراً أعلنت عنها شركات الصرافة قبل 5 ساعات مروراً بـ 10,5 وصولاً إلى 9,9 ديناراً أعلنت عنها، لتصل مع ذلك نسبة انخفاض الجنيه المصري مقابل الدينار 12٪ مرة واحدة، ليتجاوز مع ذلك سعر الدينار 100 جنيه.



طارق شكري

قال وكيل لجنة الإسكان في مجلس النواب المصري، ورئيس غرفة صناعة التطوير العقاري باتحاد الصناعات المصرية م. طارق شكري، إن العقار هو مخزن القيمة الحقيقي وسيكون متصدر المشهد خلال الفترة الحالية، حيث حقق القطاع قصص نجاحات متتالية خلال السنوات الماضية عندما كانت الارتفاعات في حدود المقبول والمنطقي، وأشار إلى أنه مع

القفزات الكبيرة في سعر الدولار مقابل الجنيه، من 15 إلى 32 جنيهاً، بما يتجاوز 120٪ ارتفاعاً، وهو ما يعني أن العقار سيكون مخزن القيمة الحقيقي والحصان الرابع الذي يحقق العوائد الإيجابية الضخمة لمشتري تلك العقارات.

وتوقع طارق شكري قيام كل المصريين العاملين في الخارج بالتوجه لشراء العقارات في مصر، حيث تضاعفت قيمة العملة الخاصة بهم، وبالتالي من كانت لديه القدرة على شراء وحدة سكنية بقيمة مليوني جنيه، أصبحت لديه القدرة على شراء وحدة بقيمة 4 ملايين جنيه، مع تضاعف قيمة العملة للدول التي



«أوكسفورد بيزنس»: نمو الاقتصاد الكويتي تجاوز 8٪ خلال 2022

زيادة الطروحات الحكومية في «البورصة» تحمل فرصاً جديدة وواعدة بالكويت

وقالت المجموعة البريطانية للإعلام والنشر، أنه برغم أن العديد من مشاريع وأهداف خطة التنمية الوطنية الكويتية 2015-2020 والتي ركزت على البنية التحتية لم تر النور بعد، إلا أن الاستثمارات الكبيرة والجهود المستمرة التي تشهدها لتحقيق هذه الأهداف تسلط الضوء على التقدم المؤمل لتحقيقه.

ومن خلال ارتفاع عائدات النفط واستئناف النشاط الاقتصادي بعد جائحة كورونا، تمكنت الكويت من تقليص عجز ميزانيتها للسنة المالية 2021/2022 وتسجيل نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 8٪ في عام 2022.

وفي ظل التطورات السياسية الإيجابية، هناك أمل متجدد في أن تقوم الدولة بالإصلاحات اللازمة للنمو والتنوع الاقتصادي على المدى الطويل، بدعم من مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق والمصممة لتعزيز ربط النقل ودعم التوسع في الصناعات عالية القيمة والصادرات.

وعلى غرار الأسواق الأخرى في المنطقة، يتمثل أحد الأهداف الأساسية للحكومة في زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد وتحفيز خلق فرص العمل وزيادة الأعمال، مما يقلل عبء فاتورة رواتب وأجور القطاع العام.

وللسيارات، بالإضافة إلى شركتي شمال الزور وبورصة الكويت.

وكانت البورصة قد أنهت تعاملات عام 2022 محققة نتائج إيجابية في مجملها على مستوى المتغيرات وخاصة القيمة السوقية التي حققت مكاسب 5,4 مليارات دينار بنسبة ارتفاع 13٪، فضلاً عن السيولة التي بلغت 14,8 مليار دينار بارتفاع 14٪ عن 2021.

وعلى صعيد الاقتصاد الكويتي، أشارت المجموعة إلى أن الاقتصاد المحلي ظل لأميد بعيد يستمد الدعم من إنتاج وتصدير النفط، مشيرة إلى أنه على الرغم من أن ارتفاع الأسعار خلال عامي 2021 و2022 عزز الإيرادات الحكومية واستقرار الاقتصاد الكلي، إلا أن جائحة كورونا كانت بمنزلة تأكيد إضافي على مخاطر الاعتماد المفرط على صناعة تخضع لتقلبات الطلب العالمي.

وأضافت أن هذه العوامل أدت إلى خلق زخم جديد للتنوع الاقتصادي، حيث تأمل الحكومة في أن تؤدي زيادة الموارد المالية العامة وقوتها، فضلاً عن تشكيل الحكومة وانتخاب مجلس الأمة الجديدين، إلى إحداث تغييرات في السياسات ومشاريع البنية التحتية، ما سيساعد بدوره على تحرير الاستثمار ونمو القطاع الخاص.

محمد عيسى

قالت مجموعة «أوكسفورد بيزنس» أن هناك فرصاً جديدة وواعدة بأسواق رأس المال في الكويت، مدفوعة بعدة عوامل منها زيادة عمليات الطرح الأولي الحكومية، وارتفاع النفط، والإصلاحات التي أجرتها هيئة أسواق المال وبورصة الكويت، والتحول نحو الإقبال الشابة لقيادة الشركات العائلية في البلاد، مما يحفز عوامل النمو في أوساط الشركات لقيادة الاستثمار.

وكانت بورصة الكويت قد شهدت العديد من التطورات الإيجابية خلال السنوات الماضية، حيث تمت ترقيتها إلى مصادف الأسواق الناشئة على المؤشرات العالمية، وفي مقدمتها مؤشر فوسبي راسل للأسواق الناشئة، ومؤسسة «مورغان ستانلي» للأسواق الناشئة «MSCI»، ومؤشر «ستاندرد أند بورز داو جونز» S&P Dow Jones. وقد أسهمت هذه الترتيبات الثلاث في تعزيز قيم السيولة المتدفقة إلى بورصة الكويت، وزيادة ثقة المستثمرين الأجانب في السوق، بالإضافة إلى تشجيع شركات عائلية على الإبداع في السوق في مقدمتها شركة على الغانم وأولاده

متوسط السيولة ارتفع لـ 44 مليون دينار يومياً.. بمحصلة 221 مليوناً

55 مليون دينار.. أول مكاسب أسبوعية للبورصة في 2023

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,8٪ بمكاسب 47 نقطة ليصل إلى 5588 نقطة ارتفاعاً من 5541 نقطة. ● حقق المؤشر العام ارتفاعاً بنسبة 0,1٪ بمكاسب 9 نقاط ليصل إلى 7131 نقطة من 7122 نقطة.

وعلى مستوى ملكيات الأجانب في البنوك المحلية، فقد انضمت تعاملات الأجانب بالهدهد خلال الأسبوع الثاني من العام الحالي، وذلك بالشراء في 3 بنوك هي الأهلي وبنك الكويت الدولي (KIB) ووربة، فيما تقلصت في 4 بنوك هي: بنك الكويت الوطني والخليج وبيت التمويل الكويتي (بيتك) وبوبيان، واستقرت في بنوك هي التجاري ووفقاً لإحصائية حول نسب الملكيات الأجنبية في البنوك الكويتية بتاريخ 11 الجاري، ارتفعت قيمة ملكيات الأجانب في البنوك الكويتية بنهاية الأسبوع إلى 3,9 مليارات دينار من نحو 3,8 مليارات الأسبوع الماضي.

إلى 45,686 مليار دينار ارتفاعاً من 45,631 ملياراً في نهاية الأسبوع الماضي بنسبة 0,12٪. وارتفعت السيولة المتدفقة للسوق بنسبة 42٪ بمحصلة أسبوعية بلغت 221 مليون دينار بمتوسط يومي ارتفع إلى 44 مليون دينار، مقارنة بـ 155 مليون دينار بمتوسط يومي 38 مليون دينار الأسبوع الماضي، وكان لافتاً أن أكثر الأسهم استقطاباً للسيولة هي الأسهم القيادية وخاصة البنكية.

كما ارتفعت أحجام التداول بنهاية التعاملات الأسبوعية بنسبة 25٪ بكميات 775 مليون سهم مقابل 617 مليون سهم في تعاملات الأسبوع الماضي، وأنهت البورصة تعاملات الأسبوع على تباين في أداء المؤشرات، وذلك على النحو التالي: ● تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,05٪ بخسارت 4 نقاط ليصل إلى 7895 نقطة من 7899 نقطة نهاية الأسبوع الماضي.

شريف حمدي

شهدت البورصة الكويتية تحسناً نسبياً خلال تعاملات الأسبوع الثاني من العام الجديد مقارنة بالأسبوع الأول، وذلك بتقلص تراجع السوق الأول مع زيادة الإقبال على أسهم السوق الرئيسي الذي لاقى كثير من أسهمه عمليات شراء حافظت للسوق بشكل عام على توازنه بنهاية التعاملات الأسبوعية.

وساهمت الجلسة الختامية أمس في التراجع الطفيف الذي شهده السوق الأول بنهاية تعاملات الأسبوع، جراء التوسع في عمليات البيع التي جرت على سهم أجيليتي بتداول أسهم 36,9 مليون سهم بقيمة 22,6 مليون دينار. وفي ظل الإقبال على الأسهم المتوسطة والصغيرة، حققت القيمة السوقية لبورصة الكويت أول مكاسب بعام 2023 بنحو 55 مليون دينار بنهاية التعاملات الأسبوعية ليصل الإجمالي

المستشار الكويتي



د.عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار تطوير إداري وموارد بشرية

إعادة هيكلة الخطوط الجوية الكويتية

Abumishari1@yahoo.com

المفروض أن شركة الاستشارات التي اتفقت معها إدارة الخطوط الجوية الكويتية تقوم بعمل يهدف إلى تطوير ورفع مستوى هيكلية التنظيمي والوظيفي والحفاظ على جدول الرواتب المناسب والمشج للموظفين الكويتيين ولتشجيع توظيف حديثي التخرج وذوي الخبرة من الكويتيين، وليس فقط الجانب الفني والتسويقي في الرحلات والصيانة.

ولهذا أتت مع اقتراحات أعضاء مجلس الأمة الذين قدموا اقتراحاً بتحويل شركة الخطوط الجوية الكويتية إلى مؤسسة حكومية بالكامل، كما كانت، ولتطبيق وتفعل هذا الاقتراح يجب أن تتم الاستعانة بالكفاءات الوطنية الاستشارية، وليس الأجنبية.

ليقدموا خطة عمل لهذا التحويل يتضمن مراحل المشروع من تشخيص وقت وتكلفة لتحقيق أهدافها بتحديث وتطوير الهيكل التنظيمي والوظيفي وجدول الرواتب واللوائح الداخلية التي تشجع وتدعم الموظفين الكويتيين وحديثي التخرج للعمل والإنتاجية بأداء أفضل بمستوى رواتب شركات الطيران المحلية والخارجية، وتكون مؤسسة حكومية لها ميزانية مستقلة كما كانت.

وبهذا يتم حل جميع المشاكل التي تعرضت لها الخطوط الجوية الكويتية وترجع مؤسسة طيران وطنية ترفع علم الكويت في أغلب دول العالم، كما اقترح وضع شروط للتعيين بوظائف قيادية وإشرافية، وأهمها أن يكون كويتياً ولديه المؤهل والخبرة المتعلقة بالوظيفة وتكون الأولوية للموظفين الكويتيين الذين يعملون داخل الخطوط الجوية الكويتية وليس باراشوتية واسطة. وكذلك اقترح اختيار أعضاء مجلس الإدارة ممن لديهم المؤهل والخبرة بما يتعلق بالطيران التجاري في جميع المجالات الفنية والهندسية والمالية والإدارية حتى يتخذوا قرارات في صالح الخطوط الجوية الكويتية.

في الثمانينيات أنجزنا إعادة هيكلة الخطوط الجوية الكويتية بالتعاون مع شركة استشارات أجنبية، حيث كنت منسقاً ومشاركاً في هذا العمل وتم تحديث وتطوير الهيكل التنظيمي والوظيفي، كما تمت كتابة وصف لجميع الوظائف وتمت دراسة رواتبها مقارنة بالسوق المحلي والخارجي مع شركات طيران.

وقد تم تصميم نظام لتقييم الموظفين وتحديد الراتب المناسب لها وبعدها تم عرض نتائج هذه الدراسة على الخدمة المدنية، حيث كانت تتبع ديوان الخدمة المدنية من حيث التعيين والرواتب ولكن هذه الدراسة تميزت بأن نقلت مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية من جدول رواتب الخدمة المدنية إلى جدول رواتب مستقل ونظام تعيين وترقيات وإجراءات شؤون الموارد البشرية مستقل.

وبهذا حافظت «الكويتية» على الكفاءات الكويتية وشجعت حديثي التخرج الكويتيين على التوظيف فيها، بالإضافة إلى مزايا أخرى مثل التأمين الصحي والتناكر المجانية والمخفضة للموظفين وعائلاتهم وإنشاء مركز للتدريب والتأهيل.

وتجرت وقتها في نقل شعار علم الكويت لأغلب دول العالم وكانت الطيران الوطني المنافس والمميز بين دول الخليج العربي وبقية الدول، ولعلمتم إدخال موظفين كويتيين في هذا المشروع ليكتسبوا المهارة والمعلومة بهذا العمل ويمارسون تطبيقه وتحديثه بأنفسهم وليس بالاستعانة بشركة استشارات أجنبية أو مستشارين وأقربين. ولكن فوجئنا بشركة استشارات أجنبية للقيام بتحويلها من مؤسسة إلى شركة وتغيير كل ما تم إنجازه سابقاً، مما أدى إلى انخفاض الرواتب وعدم تشجيع الكويتيين حديثي التخرج على العمل فيها وقلق ومشاكل في موظفيها، ووفق ذلك لم تصرف للموظفين الكويتيين دعم عمالة بقيمة 130,2 مليون دينار.



بنهاية عام 2022.. والعقد الواحد تجاوزت قيمته 200 مليون دولار

«نفط الكويت» أرسى 3 عقود استثمارية بـ 738 مليون دولار

محمد عيسى

ذكرت مجلة ميد أن شركة نفط الكويت أرسى في نهاية العام الماضي عقوداً استثمارية على شركات عالمية بقيمة 738 مليون دولار، وفقاً لصحافة مطلعاً في الصناعة النفطية، موضحة أن العقود تغطي كلاً من خدمات الهندسة والتصميمات الأولية، وتقديم الاستشارات في إدارة المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية لمشروعات شركة نفط الكويت. وقد تمت ترسية العقود على 3 شركات دولية وحددت الشركة إطارها الزمني بـ 5 سنوات، وقد تجاوزت قيمة العقد الواحد 200 مليون دولار. وفي التفاصيل قالت المجلة إن الشركات الفائزة بالعقود وقيمتها كانت على النحو التالي: ● شركة كيه بي ار الأميركية: 69,6 مليون دينار

(227 مليون دولار)، شركة وورلي الاستراتيجية: 77,9 مليون دينار (254 مليون دولار)، شركة تكنيب الفرنسية: 78,9 مليون دينار (257,3 مليون دولار). ● تصدر الإشارة إلى أن شركة وود غروب البريطانية قدمت هي الأخرى عرضاً في الجولة الأخيرة من مرحلة تقديم العطاءات بلغت قيمته 81,2 مليون دينار (264,8 مليون دولار)، لكنها لم تغز بأي عقد. وبعد ترسية العقد على شركته، قال الرئيس التنفيذي لشركة وورلي، كريس أشتون: «إن هذه الاتفاقية الخاصة بإدارة واستشارات المشاريع وغيرها من الخدمات تعزز علاقتنا طويلة الأمد مع شركة نفط الكويت، حيث نتطلع إلى مواصلة دعم

شركة نفط الكويت في استراتيجيتها النمو وأهداف الاستدامة». من جانبه، قال نائب الرئيس الأول للاستراتيجية في شركة تكنيب انيرجيز الفرنسية تشارلز سيسوت: «سعداء بالثقة المستمرة التي أولتها إياها شركة نفط الكويت بهذه الترسية لدعمها في مشاريع التطوير النفطي الرئيسية، ولا شك أن هذا العقد سيعزز العلاقة القوية والدائمة التي بناهاها مع شركة نفط الكويت، وتؤكد من جديد تقديم الاستشارات المتميز، بالإضافة إلى تواجدها طويل الأمد في الكويت». وكانت مجلة ميد قد ذكرت أن شركة كيه بي ار كانت صاحبة العرض الأدنى للعقود في يونيو من العام الماضي، بينما تم استبعاد شركة «فلور» الأميركية بسبب ما وصفته المجلة بمخالفات تتعلق بتقديمها خطاب الضمان الأولي.